

لحفظ فقال يكتب بالحفظ نقلا عن الكتب المصححة وفي اصول الفقه
لابي بكر الرازي فاما ما يوجد من كلام رجل ومنه صفة في كتاب معروف
قد تداوله النسخ يجوز لمن نظرفيه ان يقول قال فلان كذا وان سمعه
من احد نحو كتب محمد بن الحسن وموطاء مالك ونحوها من الكتب المصنفة
في اصناف العلوم لان وجودها على هذا الوصف بمنزلة الخبر المتواتر
والاستغناء لا يحتاج مثله في اسناد انتهى اليه واما وقت العشاء
فاتفق ابو حنيفة وصاحبه ان اوله حين يغيب الشفق واختلفوا
في تفسيره فعند ابي حنيفة هو البياض وهو من ذهب ابي بكر الصديق
وعمر ومعاذ وعائشة وعند ابي يوسف ومحمد بن جرير وهو الحمر وهو قول عبد الله
بن عباس وعبد الله بن عمر وهو رواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة
قال المحقق ابن الغمام في شرح الصداية ومن اختار الفتوي على رواية اسد
بن عمرو عن ابي حنيفة كقولها فلا يساعده رواية ولا رواية اما الاول
فلا خلاف الرواية الظاهرة عنه واما الثاني فلما قدمنا في حديث
بن فضل وان اخر وقتها حين يغيب الافق وغيبوبته لسقوط
البياض الذي يعقب الحمر والا كان باويا وبجي ما تقدم اعني
اذ تعارضت الاخبار لم يفتض الوقت بالسك وقد نقل عن
ابي بكر الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة وابن عباس في رواية
ابي

ابي حمزة وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي والحريزي وابن المنذر
والخطابي واجازة البرد وتعلب ولا ينكر ان يقال على الحمر بقولون عليه توب
كأنه الشفق كما يقال على البياض الرقيق ومنه شفقة الغيب
لرقته غير ان النظر عند الترجيح افاد ترجيح انه البياض هنا واقرب
الامر انه ترد في انه لا وقت مهمل بينهما فيخرج وقت المغرب
يدخل وقت العشاء اتفاقا ولا صحة للصلاة قبل الوقت
فلا احتياط في لنا حين انتهى كلام المحقق بلغة وقال تلميذه
العلامة قاسم في تصحيح الفدوي قوله قال ابو يوسف ومحمد هو
الحمر قال الامام ابو الفاضل السدي في شرح المنظومة ورجاه
عن ابي حنيفة في جميع التفاريق انه رجع الي قولها وقال انه
الحمر لما ثبت عنده من حمل عامة الصحابة الشفق على الحمر
وعليه الفتوي وتبعه العجوني وصد الشريعة قلت ما ذكره
من الرجوع فتاذ لم يثبت لما نقلنا الكافي عن الكافي من ذلك
الايممة الثلاثة والي الان من حكاية القولين ودعوى حمل
عامة الصحابة خلاف المنقول وقال في الاختيار الشفق